ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لماذا لم يعد وارداً العدوان «الإسرائيلي»- الأميركي على المنشآت النووية الإيرانية؟

شارل أبي نادر

كل المعطيات والوقائع والتحليلات كانت توحي بأن إسرائيل على وشك استهداف المنشآت النووية الإيرانية، وبدعم أميركي مباشر، ظهرت خطوطه واضحة عبر موجات جرارة من حاملات الطائرات والمدمرات والطرادات والغواصات، والتي تحشّدت في المياه الدولية القريبة من إيران أو في تلك البعيدة عنها نسبيًا، ◻ وخاصة في البحر المتوسط أو في شمال المحيط الهندي وفي عمقه وتحديداً في قاعدة "ديغو غارسيا" الجوية الأميركية، وفي الوقت الذي انتظر فيه الجميع هذا العدوان، وحتى إيران التي تحضرت لمواجهته وللرد عليه، تبدل الموقف الأميركي فجأة، وانطلقت المفاوضات بين واشنطن وبين طهران، بطريقة مباشرة كما أسماها الأميركيون، أو بطريقة غير مباشرة كما أسماها الإيرانيون.

عملياً، كان للرئيس ترامب الدور الأساس في منع هذه الضربة «الإسرائيلية» لإيران، وقد عبر نتنياهو عن ذلك ممتعضًا، وبعد أن حاول كثيراً انتزاع موافقة ترامب على استهداف منشآت إيران النووية دون جدوى، يبدو أنه قد اقتنع حاليًا بأن العدوان على إيران، والذي راهن دائمًا عليه، قد ابتعد كثيراً إذا لم يكن قد أصبح مستحيلاً.

فما الأسباب التي وضعت استهداف منشآت إيران النووية في خبر كان؟ ولماذا استبعد ترامب العمل العسكري من خياراته؟

بداية، لا يمكن لأي مراقب «جدي»، إلا الاستنتاج بأن أية عملية عسكرية جوية أميركية - «إسرائيلية» مشتركة ضد إيران ستكون ناجحة بنسبة كبيرة، (بمعزل طبعاً عن الرد الإيراني والذي سوف تتم الإشارة إليه تاليًا) إذ نتكلم عن مستوى مرتفع جداً من القدرة الجوية والصاروخية والتقنية الأميركية - الإسرائيلية، يضاف إليها قدرة استعلامية كاسحة، تعززها وبمستوى غير مسبوق ولافت وصادم، إمكانيات سلاح الذكاء الاصطناعي، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل".

هنا، يجب البحث إذن عن سبب آخر بعيد عن الجانب العسكري، ولا يمكن إلّا ربطه بالوضعين الإقليمي والدولي، حيث هناك عدة اتجاهات يجب الإضاءة عليها، وهي:

أولاً: حاجة واشنطن لاتفاق يكون نتيجة تسوية سلمية، وليس نتيجة عملية عسكرية، وذلك بعد أن تعثّرت جهودها وفشلت بشكل واضح في ضبط الحربين الأقسى حاليًا في العالم، في أوكرانيا وفي غزة، الأمر الذي سيكون أفظع فيما لو سلك الخيار العسكري ضد إيران.

ثانياً: أن يكون هناك دور روسي ولو غير مباشر في مواكبة المفاوضات الأميركية الإيرانية، وهذا ما تؤكده بقوة حركة التواصل المباشر بين القادة والمسؤولين الروس والإيرانيين مؤخراً، مما يعني أن موسكو معنية بدرجة كبيرة بنقطتين: الأولى حماية الموقع الإيراني القوي كلاعب مؤثر ضد الأميركيين في الشرق الأوسط، والثانية: أن موسكو، وفي مكان ما، تعتبر أن ما تملكه إيران من قدرات نووية حاليًا، وخاصة الكميات الكبيرة من «اليورانيوم»، والمخصب بنسبة عالية أيضاً، يشكل نقطة قوة لمصلحة قدرة الردع الروسية التي تراكمها بمواجهة الأميركيين، الأمر الذي يجعل استهداف القدرات النووية الإيرانية، وفي مكان ما، استهدافًا لنقطة قوة طالما رأتها موسكو معها وإلى جانبها، تماماً كما رأت في القدرات النووية لكوريا الشمالية، والتي ابتعدت واشنطن عن استهدافها، رغم الموقف السلبي العنيف الذي اتخذته منها.

ثالثاً: أن تُستهدف المنشآت النووية الإيرانية، فهذا يعني حتماً استهدافًا للقدرات النووية السلمية، لأن منشآت القدرات النووية العسكرية والتي تكون نواتها كميات «اليورانيوم» المخصب بدرجة عالية، هي نفسها منشآت النووي السلمي حيث التخصيب لأغراض سلمية يحصل داخل نفس المنشآت التي يحصل فيها التخصيب لأغراض تصنيع سلاح نووي.

وليكون في هذا المجال، الاتفاق الأميركي - السعودي للسير في تحضير وتطوير مشروع نووي سلمي سعودي، يجعلنا نستبعد (ولو بنسبة جزئية) استهداف المشروع النووي الإيراني السلمي، حيث لن يكون منطقياً وطبيعيًا وسهلاً، أن يُسمح للسعودية بامتلاك مفاعل نووي سلمي، وأن تُحرم إيران منه، وبعدوان عسكري أميركي - «إسرائيلي".

ولنعود أخيراً إلى حتمية الرد الإيراني على أي عدوان «إسرائيلي»- أميركي عليها، حيث من الضروري الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية وهي:

صحيح أن العدوان على إيران سوف ينجح في تدمير النسبة الأكبر من المنشآت النووية، وصحيح أن قدرة طهران في الدفاع الجوي ستكون متواضعة ومحدودة أمام القدرات الجوية والصاروخية الأميركية و«الإسرائيلية» المتفوقة ولكن.. عندما يعطي الأميركيون و«الإسرائيليون» لملف الصواريخ البالستية والمسيرات الإيرانية أهمية أعلى وأكثر حساسية من ملف النووي الإيراني، فهذا مؤشر على أنهم يعلمون جيداً إمكانيات وقدرات إيران على مستوى هذين السلاحين، وبأنهم يعلمون جيداً أن أية مناورة رد إيرانية، والتي ستجمع استغلال العمق الجغرافي الهش للكيان، مع استهداف الأخير بعدد ضخم جداً من الصواريخ والمسيرات، والتي سينجح حتماً عدد كافٍ منها بالوصول إلى اهدافها، ستكون مناورة قاتلة، لن يستطيع الكيان، ولا الأميركيون - تحمّل تداعياتها.

حقيقة وأهداف الحملة السياسية والإعلامية على المقاومة

وسام إسماعيل

تكمن خطورة الحملة على المقاومة في أنها تستهدف إنهاء حزب اللّه ودفعه إلى تسليم سلاحه، وقد يؤدي افتراض تحقيق هذا الهدف، إلى العمل على محاكمة قادة حزب اللّه ومقاوميه.

لم يعد من الممكن مقاربة الحملة التي تستهدف المقاومة وسلاحها وبيئتها على أنها مجرد توجه يستهدف تحقيق أهداف سياسية تتعلق بتوازنات القوى الداخلية في مرحلة ما بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، حيث إن محاولة النيل من مشروع مجتمعي وطني مقاوم وتكريس نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان على أنها تندرج ضمن سياق مخطط لبناني سياسي، تؤكد عمق أزمة النظام اللبناني وإمكانية حصول تفلت أمني قد يؤدي في أي لحظة إلى صدام داخلي يمهّد حكماً لانهيار الدولة.

فإذا كان عنوان الحملة الحالية يتمحور حول بناء الدولة القوية القادرة صاحبة القرار، فإن ذلك يستوجب الإشارة إلى عدة ملاحظات، أهمها، أن المشروع المستهدف تحقيقه يتماهى من حيث الشكل والمضمون والتوقيت مع الضغوط الإسرائيلية والأميركية على المقاومة وبيئتها. فمن خلال العمل على إظهار بيئة المقاومة على أنها غير منسجمة مع النسيج اللبناني المفترض من قبل أصحاب الحملة، يمكن استنتاج محاولة نزع صفة اللبنانية عن هذه البيئة وإظهارها على أنها خارجة عن القانون والشرعية، بما قد يشرّع نظرياً نزع صفة المواطنة عن كل المتمسكين بخيار المقاومة، ويمهّد بالتالي لممارسة حرب إبادة جماعية ضدهم، على غرار ما يحصل في غزة، لإجبارهم على الهجرة أو التخلّي عن مبادئهم. وعليه، قد تجد هذه البيئة نفسها أمام حرب وجودية، ستكون المواجهة القاسية فيها هي الأقل ثمناً بالنسبة إليها، مع الإشارة إلى ما قد يترتب على هذه المواجهة من نتائج لا يريدها أي لبناني.

هذا من حيث الشكل. أما في المضمون، فتكمن خطورة هذه الحملة في أنها تستهدف في المقام الأول إنهاء حزب اللّه ودفعه إلى تسليم سلاحه، وقد يؤدي افتراض تحقيق هذا الهدف، إلى العمل

على محاكمة قادة حزب اللّه ومقاوميه، أو تسليمهم لمحاكم دولية ذات هوى إسرائيلي وأميركي.

هنا، يمكن إدراج عدة ملاحظات على هذه الحملة، حيث إنها تتعاطى مع الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ لبنانية على أنه مقبول وطبيعي، وتبتز بيئة المقاومة بإعلانها أن إعادة الإعمار وعودة السكان إلى الجنوب مرهونة بتسليم السلاح. وعليه، لا تتوانى هذه الحملة عن تحويل مشروعها السياسي إلى مشروع شعبوي، يجعل من اللبنانيين منقسمين بشكل عمودي حول خيارات لا يمكن العمل على بدائل لها، تكون أكثر واقعية وموضوعية، وتكون قادرة على تحييد لبنان عن مخاطر حرب أهلية لا نهاية لها.

عملياً، لم تنتظر هذه الحملة زوال آثار العدوان عن الشريحة المستهدفة، ولاقت الإسرائيلي والأميركي في مشروعهما، الذي ظهر على أنه استكمال للعدوان بوسائل أخرى. فالمطالبة بنزع السلاح لم تظهر على أنها حملة لبنانية بامتياز. فقد أظهر المستويان الأمني والسياسي الإسرائيليان، بالتنسيق مع المسار الأميركي، الذي يعبّر عنه كلٌ من ويتكوف وأورتاغوس، أنهما المحرك والدافع الفعلي لهذه الحملة، إذ من السهل جداً التدليل على مدى التماهي والتطابق بينهما وبين منفّذي الحملة اللبنانيين، في ما خصّ تحديد ساعة الصفر المحددة لأي تصعيد سياسي أو إعلامي، من دون أن ننسى المفردات المستخدمة من قبلهم جميعاً. فالتصويب على عدم جدوى السلاح، وإظهار المقاومة على أنها المسبب لدمار لبنان، من دون أن نهمل إظهار المقاومة على أنها مشروع إيراني دخيل على النسيج اللبناني، ويعمل وفق المصلحة والتوجيه والتوقيت الإيراني، يؤكدان هذا التماهي وهذا التطابق.

إن البحث في كيفية بناء الدولة القوية القادرة هو واجب وطني جامع لا يقبل انقساماً داخلياً. في هذا الإطار، تجب الإشارة إلى الواقع اللبناني، تاريخياً لم يكن يملك المرتكزات التي قد تساعد في بناء الدولة القوية القادرة. فمنذ نشأته، اتفق الأطراف الدوليون والإقليميون على ضرورة إرساء نظام سياسي طائفي، يحمل في طياته بذور الضعف والانقسام. أما فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته على لبنان، فقد كانت السلطات السياسية المتعاقبة عاجزة عن التعاطي مع تداعيات هذا الصراع، وفق منطق المصلحة القومية الخالصة، حيث تحمّل لبنان عبء اللجوء الفلسطيني منذ ١٩٤٨ واستُخدم لفترة طويلة كمقر لمنظمة التحرير، وتحول المشروع الإسرائيلي في تلك المرحلة نحو محاولة تكريس لبنان كمقر نهائي لهذا اللجوء، من دون أن ننسى أطماعه في ضم جزء كبير من أراضيه، أي حتى نهر الأولي.

وعليه، إذا كان من الممكن البحث في كيفية بناء الدولة القوية القادرة صاحبة القرار في الحرب والسلم، فإن ذلك سيفترض أولاً العمل على معالجة التشوه الخلقي الذي عانى منه لبنان منذ نشأته. فالدولة القوية القادرة، تفترض التخلص أولاً من آفة النظام الطائفي، الذي فقدت معادلاته واقعيتها، من دون أن ننسى أن هذا النظام الطائفي يشكل بيئة حاضنة لفساد إداري ومالي وسياسي، لا يمكن الحديث عن دولة قوية في ظلها.

وبالتالي، يفترض مشروع بناء الدولة القوية تخلي الطوائف عن مكتسباتها السياسية والمالية والإدارية، والتوجه مباشرةً لبناء دولة مدنية وفق نظام انتخابي يضمن تمثيلاً حقيقياً للشعب اللبناني. فمن غير الواقعي أن يُقسم المجلس النيابي بالتساوي طائفياً بين من يملك ٣٤،٤٩ من الأصوات ومن يملك ٦٥،٤ من الأصوات. ومن غير الواقعي أيضا أن ينجح نائب بأقل من ٥٠٠ صوت تفضيلي، فيما يحصل نائب آخر على أكثر من ٤٨٠٠٠ صوت، ويجري التعاطي معهما في البرلمان على أنهما متساويان.

وحتى لو أردنا القفز فوق هذه الخلاصات، فإنه من المؤكد أن النظام الطائفي والفشل في تطبيق اتفاق الطائف قد أسهما في إضعاف الدولة، وأبقياها رهينة المساومات والزبائنية والنفوذ الخارجي، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالتوجهات السياسية الإقليمية، أو على مستوى الوظيفة العامة، فالتعيينات الأمنية والإدارية لا تخرج عن إطار المساومة والزبائنية. وإذا أردنا أن ندلل أكثر على هذا الواقع، فإن الفشل في انتخاب رئيس للجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، والواقع الذي أدى إلى تشكيل السلطة بعد الحرب الأخيرة على لبنان، يؤديان إلى الخلاصات نفسها.

في مكان آخر، يتطلب بناء الدولة القوية القادرة البحث في كيفية بناء جيش وطني قوي، قادر على تحمل مسؤولية الدفاع عن لبنان في مواجهة الأخطار الخارجية. فالحظر على التسليح الذي تفرضه الولايات المتحدة ومن خلفها الكيان الإسرائيلي على لبنان، وتسليم لبنان بهذا الواقع، بحيث يرضى بهذه المهزلة ويتفاخر بطائرات التوكانو والسيسنا، يطرحان سؤالاً جدياً حول حقيقة الدولة القادرة والقوية، التي يدعي أعداء المقاومة البحث عنها. فمن غير الممكن تصديق مسعى هؤلاء في البحث عن الدولة القادرة، في حين يفرض الكيان الإسرائيلي تدمير الأسلحة التي يصادرها الجيش اللبناني في الجنوب بإشراف أميركي، ويُمنع لبنان من مجرد التواصل مع القوى الدولية الأخرى للبحث في إمكانية تسليح الجيش اللبناني.

وعليه، يصبح السؤال حول الأهداف الخفية لهذه الحملة مطروحاً وبقوة، فهل سعيها الحقيقي يتمحور حول بناء الدولة القوية القادرة التي تفترض تخلّيها عن آفة النظام الطائفي وتسليح الجيش، إضافة إلى تخليص لبنان من عبء ملفي اللجوء الفلسطيني والسوري؟ أم تستهدف فقط نزع سلاح المقاومة المهدّد للكيان الإسرائيلي، والذي يشكل عقبة أساسية في وجه مشروع إسقاط لبنان في فخ المشروع الأميركي الإسرائيلي، الذي يخطط لإسقاط الكيان اللبناني، من خلال جعله مجرد بؤرة للنزاعات الإقليمية، يُستقطع منها جنوبه ليتحول إلى مساحات استيطانية إسرائيلية.

مناورة حماس الأخيرة.. فك الشيفرة السياسية لإسقاط نتنياهو وفضح الاستعمار الجديد

محمد الأيوبي

في لحظة سياسية مشحونة، تتقاطع فيها القوة مع الخطاب، تقدّمت حركة حماس بمبادرة لا يمكن قراءتها بمعزل عن تعقيدات السياق السياسي والعسكري: عرض لوقف شامل لإطلاق النار، تبادُل كامل للأسرى، وانسحاب «إسرائيلي» من غزة. ليس هذا تغيّراً في مواقف حماس فحسب، بل تحوّل في قواعد اللعبة. لقد قررت المقاومة أن تمسك بزمام المبادرة، لا من موقع العجز، بل من موقع الفعل السياسي والإستراتيجي، في لحظة تآكل الخطاب «الإسرائيلي» وارتباك حلفائه.

مبادرة كتلك لا تأتي لتقدّم «تنازلات»، بل لتكشف زيف السردية الغربية-الصهيونية: طوال الأشهر الماضية، بُني الخطاب الدولي على معادلة أن المقاومة ترفض التفاوض، وأن «إسرائيل» تسعى لتحرير رهائنها. لكن الآن، حين تعلن المقاومة أنها مستعدة لصفقة شاملة، تُفتح الثغرة الكبرى: من الذي يرفض الحل؟ من الذي يُبقي المدنيين أسرى تحت الأرض، وتحت القصف؟ ومن الذي يربط الإفراج عنهم باستمرار الحرب؟

نتنياهو في الزاوية

إن المناورة التي قامت بها حماس لا يمكن فصلها عن واقع مأزوم داخل الكيان الصهيوني. نتنياهو بنى استمراريته على إدارة حرب لا نهاية لها، لا على إنهائها. يرفض الصفقة الشاملة

لأنه يعرف أنها تعني سقوط مشروعه السياسي. الحرب، بالنسبة له، ليست وسيلة لتحقيق أهداف، بل هي غاية بذاتها: استمرار الحصار، سحق غزة، تحييد المقاومة، وتحقيق «نصر» وهمي يُنقذه من المحاسبة القضائية والانهيار السياسي.

لكن حين تُسحب الذريعة—«استعادة الرهائن»—من تحت أقدامه، يُفضَح المشروع بأكمله. لم يكن الهدف استعادة أسرى، بل مواصلة التدمير. هنا تفقد الحرب مبرراتها حتى في أعين الجمهور الصهيوني، خصوصًا مع تصاعد احتجاجات عائلات الأسرى الذين يطالبون بالصفقة، ويحمّلون حكومته مسؤولية التعنت.

انفجار السردية الغربية

إعلان حماس يضع الحلف الأطلسي كله، لا فقط «إسرائيل»، في موقع الدفاع. إذا استمرّت واشنطن ولندن وباريس في دعم الحرب، فذلك سيكون بعد نزع الغطاء «الإنساني» عنها. إذ إن الجهة المستعدة لوقف القتال، وفقاً لمبادرة موثقة، هي الطرف الفلسطيني، بينما الطرف الذي يرفض هو الاحتلال.

هنا تنكشف وظيفة الإعلام الغربي التي طالما عملت على شيطنة المقاومة وربطها بالرفض المطلق لأي حل. الخطاب الإعلامي الذي صوّر الحرب كـ «رد فعل» على هجوم ٧ أكتوبر لم يعُد صالحًا، بعدما أصبحت المقاومة تطالب بوقف القتال والإفراج عن الرهائن. بهذا، يُوضع العالم أمام اختبار أخلاقي مباشر: إما دعم وقف الحرب، أو دعم استمرار المجازر من دون ذرائع.

الأقصى كرمز وظيفي

في الوقت ذاته، تتكشّف النوايا الحقيقية في الساحة الدينية والسياسية في القدس. اقتحام المسجد الأقصى من قبل مسؤولين صهاينة، بحماية عسكرية، يتجاوز كونه استفزازًا دينيًا. إنه امتداد عضوي للمشروع الاستيطاني الذي يرى في الحرب فرصة لإعادة تشكيل الواقع في الضفة والقدس، لا فقط في غزة. معركة غزة لا تنفصل عن محاولة فرض التقسيم الزماني والمكاني في الأقصى، تمامًا كما لا تنفصل عن تهجير سكان رفح.

نزع السلاح: وهم الاستسلام المقنّع

المطلب «الإسرائيلي « بنزع سلاح المقاومة كشرط لأي تسوية ليس مطلبًا «أمنيًا»، بل هو لبّ المشروع الاستعماري ذاته. لا تسوية حقيقية يمكن أن تُبنى على نزع أدوات الدفاع عن النفس في ظل استمرار الاحتلال. لا أحد يطلب من أي شعب في العالم التخلي عن سلاحه بينما أرضه محتلة، فكيف يُطلب ذلك من الفلسطينيين؟

الطرح المقاوم هنا واضح: السلاح ليس هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة لبقاء القضية حيّة. المقاومة مستعدة لوقف الحرب، لكنها غير مستعدة لتسليم عنقها للمقصلة. وهذا ما يربك الإسرائيليين: المبادرة تكشف أن المقاومة ليست غريزية أو فوضوية، بل عقلانية، منظمة، وتُدير الصراع بأدوات السياسة بقدر ما تديره بأدوات النار.

واشنطن: القرار بيدها، لكنها تماطل

في كل محطة حرجة، يتكرر السؤال: هل تستطيع الإدارة الأميركية وقف الحرب؟ الجواب: نعم. هل تريد؟ هنا التردّد. إدارة ترامب لا تزال تحاول التوفيق بين دعم الاحتلال ومظهر الحياد، بين الضغط الداخلي الأميركي المتصاعد ضد الحرب، والتحالف الإستراتيجي العميق مع تل أبيب. لكن في ضوء مبادرة حماس، لم يعد بإمكان واشنطن التذرع بـ»تعنت الطرفين». هي الآن أمام معادلة واضحة: استمرار الحرب يعني دعمًا مكشوفًا لجرائم الحرب، لا أقل.

حرب الوعي

ما فعلته المقاومة في هذه اللحظة، أنها استهدفت الوعي الجمعي العالمي، لا فقط الوعي «الإسرائيلي». الحرب لم تعد فقط على الأرض، بل على الرواية. وأخطر ما في هذه المبادرة أنها تُحرج العقل الغربي، وتُحطم رموزه الأخلاقية الزائفة. إن تقبل المجتمع الدولي لفكرة أن الاحتلال وحده يحق له «الدفاع عن النفس»، بينما يُمنع الشعب الواقع تحت الاحتلال من حمل السلاح، هو خيانة لكل تاريخ مقاومات الشعوب في فيتنام، والجزائر، وجنوب أفريقيا.

المبادرة التي طرحتها المقاومة ليست فقط محاولة للخروج من المأزق، بل تكتيك متقدّم لتفكيك سردية الاستعمار وتعرية من يدعمه. هي إعلان بأننا أمام مقاومة تعرف متى تقاتل، ومتى تفاوض، ومتى تحوّل السياسة إلى سلاح مكمّل للبندقية.

في الختام: فإن إصرار الاحتلال على رفض المبادرة، ومواصلة القتل، يوضح بجلاء أن هدف الحرب ليس تحرير رهائن، بل تدمير شعب. لكن ما تُظهره هذه اللحظة هو أن المقاومة، رغم الدمار، لا تزال تملك القدرة على المبادرة، على فرض الإيقاع، وعلى إحراج الخصم في ميدانه السياسي والإعلامي.

لم تكن المبادرة استسلامًا، بل حركة على رقعة الشطرنج تُجبر الخصم على كشف نواياه. وكما في كل معارك التحرر عبر التاريخ، لا ينتصر الأقوى سلاحًا، بل من يعرف متى يضع خصمه أمام الحقيقة العارية: أن الاحتلال، مهما تزيّن بالذرائع، لا يمكنه أن يتصالح مع فكرة السلام لأنه لا يعرفها.